

Distr.: General
23 May 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10:00

الرئيس: السيد أفونسو (موزامبيق)

ثم: السيدة رومانسكا (نائبة الرئيس) (بلغاريا)

المحتويات

البند 75 من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخامسة والخمسين

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

22-23418 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة 10:00.

البند 75 من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخامسة والخمسين (A/77/17)

1 - السيد سيمونوفيتش (رئيس لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)): عرض تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخامسة والخمسين (A/77/17)، فقال إن الدورة عقدت بالحضور الشخصي بالكامل.

2 - وقال إن اللجنة وافقت على مشروع اتفاقية متعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن. فالنقل البحري يؤدي دورا حاسما في التجارة والنقل الدوليين، وللسفن قيمة اقتصادية عالية. ومن شأن وضع اتفاقية تستند إلى مشروع الاتفاقية هذا أن ينشئ نظاما منسقا يوفر الحماية القانونية الكافية للمشترين، مما يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي في السعر المتحصل عليه في البيوع القضائية للسفن، بما يعود بالنفع على مالكي السفن والدائنين على السواء، شريطة تنفيذ ضمانات كافية في إجراء هذه البيوع. ومن شأن ذلك أيضا أن يكمل الجهود الدولية الأخرى الرامية إلى مواءمة جوانب القانون الخاص للقانون البحري ضمن إطار القانون الدولي الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بجنسية السفن ومركزها، وأن يفيد في تعزيز التعاون المؤسسي مع المنظمة البحرية الدولية، التي سيكون أمينها العام بمثابة وديع الاتفاقية.

3 - وقال إن اللجنة اعتمدت أيضا التوصيات الرامية إلى مساعدة مراكز الوساطة وغيرها من الهيئات المهمة فيما يخص الوساطة بمقتضى قواعد الأونسيترال للوساطة (2021)، التي توفر مجموعة شاملة من القواعد الإجرائية التي يمكن للأطراف أن تتفق عليها لتسيير إجراءات الوساطة الناشئة عن علاقتها. وترمي التوصيات إلى توفير التوجيه والمساعدة إلى مراكز الوساطة وغيرها من الهيئات المهمة التي تتوخى استخدام القواعد في السياق المؤسسي.

4 - وأشار إلى أن اللجنة اعتمدت كذلك قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود، الذي يبرز أهمية التعرف على هوية الجهات الفاعلة والتحقق من صحتها رقميا في مجال التجارة الرقمية وخدمات الثقة، ويثبت صحة مبادئ الحياد التكنولوجي والتكافؤ الوظيفي وعدم التمييز ضد استخدام الوسائل الإلكترونية التي تطبقها اللجنة منذ أمد بعيد في وضعها للنصوص المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

5 - وفيما يتعلق بالأعمال المقبلة، قال إن الفريق العامل الأول سيواصل العمل بشأن حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان؛ وسيبدأ الفريق العامل الثاني العمل على تسوية المنازعات المتصلة بالتكنولوجيا والاحتكام، وسيضع نصا توجيهيا بشأن الرفض المبكر والبت الأولي؛ وسيواصل الفريق العامل الثالث عمله بشأن إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول؛ وسيبدأ الفريق العامل الرابع العمل بشأن التعاقد المؤتمت والعقود الذكية وكذلك بشأن عقود توفير البيانات؛ وسيواصل الفريق العامل الخامس عمله بشأن موضوعي تتبع الموجودات واستردادها مدنيا والقانون المنطبق في إجراءات الإعسار؛ وسيتولى الفريق العامل السادس العمل على وضع صك جديد بشأن مستندات النقل المتعدد الوسائط القابلة للتداول.

6 - وأشار إلى أن اللجنة طلبت إلى أمانتها أن تواصل العمل على المسائل القانونية المتصلة بالاقتصاد الرقمي والتجارة الرقمية من خلال وضع وثيقة توجيهية بشأن المسائل القانونية المتصلة باستخدام نظم السجلات الموزعة في التجارة، بالتعاون مع المنظمات الأخرى المعنية، حسب الاقتضاء. وأذنت اللجنة أيضا للأمانة بنشر التصنيف القانوني المنقح للتكنولوجيات الناشئة وتطبيقاتها باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وطلبت اللجنة كذلك إلى الأمانة أن تواصل تنفيذ مشروع تقييم تسوية المنازعات في الاقتصاد الرقمي، الذي تلقت دعما بشأنه من حكومة اليابان، وأن تواصل المشاركة في المنصة العالمية الشاملة للابتكار القانوني بشأن تسوية المنازعات عبر الإنترنت مع وزارة العدل في هونغ كونغ، الصين. ولاحظت أن الأعمال التحضيرية التي يضطلع بها الفريق العامل المعني بوضع قانون نموذجي بشأن إيصالات المستودعات، التي دعا إليها المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بالتشاور مع أمانة اللجنة، يمكن أن تُنجز إلى حد كبير في غضون دورتين أخريين، بغية موافقة مجلس إدارة المعهد عليها في عام 2023 وإحالتها لاحقا إلى فريق عامل تابع للجنة.

7 - وأردف قائلا إن اللجنة طلبت إلى الأمانة أن تواصل أعمالها الاستكشافية بشأن أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على القانون التجاري الدولي من خلال عقد اجتماعات لأفرقة الخبراء ولقاءات أخرى مع أصحاب المصلحة المهمين، بغية وضع مجموعة أدوات يمكن للدول أن تستخدمها عند مواجهة أزمة مماثلة لتلك التي سببتها جائحة كوفيد-19. وطلبت اللجنة أيضا إلى أمانتها إجراء مزيد من البحوث وتنظيم ندوة أو اجتماع لفريق خبراء بشأن مختلف المسائل القانونية المحيطة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والقدرة

10 - واستطرد قائلاً إن اللجنة نظمت حلقات نقاش افتراضية بشأن أنشطة المساعدة التقنية في مجال قانون الإعسار تناولت الدروس المستفادة، ووجهات نظر أصحاب المصلحة بشأن أدوات التقييم المتاحة ومنصات تبادل المعارف وبناء القدرات، والدور الذي تؤديه المواد التشريعية والتوجيهية والمرجعية التي تصدرها لجنة القانون التجاري الدولي، وكذلك المناسبات التي تنظمها. وشددت اللجنة على فوائد مجموعة السوابق القضائية المستتدة إلى نصوص الأونسيترال (نظام كلاوت) كأداة لدعم بناء القدرات المستمر والمستدام في استخدام نصوص الأونسيترال وتنفيذها، وأشارت مع الاهتمام إلى التقدم المحرز في تجديد نظام كلاوت، وأعربت عن امتنانها للأمانة على تجميع القضايا وإقامة شراكات في إطار شبكة كلاوت. كما أعربت عن تقديرها للأمانة لما تبذله من جهود متواصلة لتحديث النبد الحالية للسوابق القضائية المتصلة بنصوص الأونسيترال وضمان نشرها على نطاق واسع. وقد قررت اللجنة أن تسلط الضوء، في تعليقاتها المقدمة إلى الجمعية العامة عملاً بقرار الجمعية 117/76 على دورها في تعزيز سيادة القانون وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

11 - وأشار إلى أن اللجنة نظرت في التعديلات التي يمكن إدخالها على أساليب عملها في ضوء الخبرة المكتسبة من الدورات التي عقدت خلال جائحة كوفيد-19. وقررت السماح للفريق العامل الثالث، وأي فريق عامل آخر عند الحاجة، باستخدام الجلسة الختامية لكل دورة من دورات هذه الأفرقة لإجراء مداوالات موضوعية بدلاً من اعتماد التقرير عن أعمال الدورة، وبمواصلة الممارسة المتمثلة في اعتماد التقرير من خلال اتباع إجراء خطي. ووافقت اللجنة كذلك على مواصلة الترتيب لإتاحة اجتماعات أفرقتها العاملة على منصة للبث التدفقي أو التداول بالفيديو، مما سيسمح للمندوبين المشاركين عن بعد بالاستماع إلى المداوالات ولكن دون التحدث. وشجعت الأفرقة العاملة أيضاً على الاستفادة من مختلف الأدوات من أجل تعزيز كفاءة المداوالات وإنتاجيتها، بما في ذلك عن طريق عقد مشاورات غير رسمية بين دورات الأفرقة العاملة أو في إطارها.

12 - السيدة جوبين - بريت (أمانة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي): أشارت إلى أن الجمعية العامة خصصت، في قرارها 229/76، موارد إضافية للجنة لتمكين الفريق العامل الثالث من مواصلة تنفيذ عمله فيما يتعلق بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، فقالت إن الفريق العامل قد أحسن استخدام الموارد الإضافية: فقد تم شغل ثلاث وظائف جديدة في الأمانة وعقدت دورة

على مواجهته، بالاشتراك مع المنظمات الدولية ذات الصلة والمهتمة. وبالنظر إلى أن الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ تشكل جزءاً لا يتجزأ من جدول أعمال الأمم المتحدة، لاحظت اللجنة أنها، بوصفها هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، في وضع مثالي يمكنها من الاضطلاع بالعمل بشأن جوانب تغير المناخ التي تقع ضمن ولايتها.

8 - وأضاف قائلاً إن اللجنة أكدت مجدداً أهمية تنسيق أنشطة المنظمات العاملة في ميدان القانون التجاري الدولي، الذي يشكل عنصراً أساسياً في ولاية اللجنة، كوسيلة لتجنب ازدواجية الجهود وتعزيز الكفاءة والاتساق والترابط في عملية توحيد القانون التجاري الدولي وتنسيقه. وشددت اللجنة على أهمية توثيق التنسيق بين المنظمات المعنية عند صياغة مقترحات بشأن الأعمال المقبلة أو النظر فيها وعند مباشرة مشاريع جديدة، للحيلولة دون التعارض وتجنب إرهاق أمانة كل منظمة من تلك المنظمات دون داع بالتزامات بالمشاركة في مشاريع مترامنة تنفذها منظمات أخرى وبمتابعة تلك المشاريع.

9 - وقال إن اللجنة شاركت أيضاً في أنشطة غير تشريعية، مثل إنكاء الوعي بنصوص اللجنة وتعزيز فهمها على نحو فعال، وإسداء المشورة وتقديم المساعدة للدول بشأن اعتماد تلك النصوص واستخدامها، وبناء القدرات لدعم الاستخدام الفعال للنصوص وتنفيذها وتفسيرها بشكل موحد. وقد تكيفت أمانة اللجنة مع العمل في شكل إلكتروني، مما يسر إلى حد كبير المشاركة في أنشطة التعاون والمساعدة التقنيين وزاد من نسبة المشاركين من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ووسعت اللجنة نطاق عملها مع الشركاء الأكاديميين، بما في ذلك من خلال يوم الأونسيترال لآسيا والمحيط الهادئ ويوم الأونسيترال لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ويوم الأونسيترال الأول لأفريقيا. ووسعت اللجنة أيضاً نطاق وجودها على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وزادت من استخدام التداول بالفيديو والحلقات الدراسية الشبكية، مما أثار المزيد من الاهتمام باللجنة في أوساط الجماهير الأوسع نطاقاً. وأطلقت نسخة باللغة الصينية من الدورة التدريبية الإلكترونية المعنونة "مدخل إلى لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي"، وستتاح قريباً وحدات إضافية عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمشتريات العامة، والتحكيم، والوساطة. وتعرب اللجنة عن امتنانها للدول والمنظمات التي ساهمت في صناديق الأونسيترال الاستثمارية وفي مستودع المعلومات المنشورة بمقتضى قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول ("مستودع الشفافية").

إضافية مدتها أسبوع واحد في أيلول/سبتمبر 2022، بينما كان من المقرر عقد دورة أخرى في كانون الثاني/يناير 2023.

13 - وكررت اقتراح الأمانة بأن تعمل اللجنة السادسة على تبسيط القرار الجامع المتعلق بتقرير لجنة القانون التجاري الدولي لضمان أن يعرض أعمال لجنة القانون التجاري الدولي بمزيد من الوضوح.

14 - السيد غامبرت (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقباً): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أوكرانيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا ومقدونيا الشمالية؛ والبلد المرشح المحتمل للانضمام إليه البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى جورجيا، فقال إن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود المعتمد حديثاً يمثل معياراً عالمياً يراعي تشريعات الاتحاد الأوروبي القائمة ذات الصلة ومن شأنه أن ييسر التجارة الإلكترونية عبر الحدود. وفيما يتعلق بمشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن، قال إن وفد بلده يوصي بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع الاتفاقية ويأمل في أن يتسنى عقد حفل توقيع في أقرب وقت ممكن في عام 2023.

15 - وقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يولون أهمية كبيرة لعمل الفريق العامل الثالث المعني بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، ويعتقدون اعتقاداً راسخاً أن اللجوء إلى هيئة دائمة ونهج متعدد الأطراف، في شكل محكمة استثمار متعددة الأطراف، هو الأنسب لمعالجة المسائل التي يحددها الفريق العامل متى تعلق الأمر بتسوية منازعات متصلة بشؤون عامة. ويرحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بكون الفريق العامل يستخدم الموارد الإضافية المخصصة له بفعالية، وهما يعلقان أهمية خاصة على اختتام الفريق العامل مناقشاته بشأن مشروع مدونة قواعد سلوك المحكم إليم في المنازعات الاستثمارية الدولية وبشأن نصوصه المتعلقة بالآليات البديلة لتسوية المنازعات ومنعها، لكي يتمكن من عرض النصوص على اللجنة في دورتها المقبلة. وعندئذ سيتمكن الفريق العامل من إحراز تقدم بشأن مواضيع أخرى، ولا سيما الإصلاح الهيكلي لنظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وإنشاء هيئة دائمة ومركز استشاري للمنازعات الاستثمارية.

16 - وأضاف قائلاً إنه بالنظر إلى الميزات الكبيرة التي توفرها اللجنة من حيث الشفافية والانفتاح وسهولة الوصول إليها، يشجع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء جميع البلدان والمنظمات الدولية والمراقبين على المشاركة بنشاط في المناقشات. وقد ساهم الاتحاد

الأوروبي وألمانيا وفرنسا في الصندوق الاستثماري المنشأ لتقديم المساعدة المتعلقة بالسفر للبلدان النامية الأعضاء في اللجنة، في مسعى لجعل العملية في الفريق العامل الثالث شاملة للجميع قدر الإمكان، وهم يشجعون الآخرين على تقديم مساهمات أيضاً. وما زال الأمل يحدو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في إمكانية التوصل في الوقت المناسب إلى نتيجة مرضية، وذلك بالمشاركة النشطة من جانب جميع البلدان والمنظمات المهتمة.

17 - السيدة لاوكانين (فنلندا): تكلمت باسم بلدان الشمال الأوروبي (آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج)، فقالت إن تلك الوفود تؤيد دور اللجنة في تعزيز التعاون القائم على القواعد في عالم مترابط اقتصادياً. وهي تعرب عن تقديرها للجهود القيمة التي تبذلها اللجنة للتعاون عن كثب مع المنظمات الدولية الأخرى العاملة في مجال القانون التجاري الدولي. وهي ترحب أيضاً بما تبذله اللجنة من جهود لمواصلة العمل بروح مرنة وبناءة، على الرغم من الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وترحب بلدان الشمال باستخدام الاجتماعات الحضرية في عام 2022.

18 - وقالت إن مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن يمثل خطوة هامة نحو تعزيز اليقين القانوني للبيع القضائي في ميدان النقل البحري الدولي. ويسر بلدان الشمال الأوروبي أيضاً أن تلاحظ وضع قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود في صيغته النهائية واعتماده. ويمثل النصان دليلاً على قدرة اللجنة على الوفاء بولايتها.

19 - وأعربت عن ترحيب بلدان الشمال الأوروبي بعمل الفريق العامل الأول الرامي إلى تيسير حصول المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة على الائتمان. وقالت إن هذه البلدان تتطلع أيضاً إلى المساهمة في عمل الفريق العامل الثاني المتعلق بوضع نص توجيهي بشأن الرفض المبكر والبت الأولي في التحكيم الدولي، وفي مناقشة الفريق العامل لسبل التعجيل بتسوية المنازعات بالاستناد إلى قواعد الأونسيترال للتحكيم المعجل. وتثني بلدان الشمال الأوروبي على التقدم الذي أحرزه الفريق العامل الثالث، الذي تناول عدداً من العناصر الهامة لإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، بما في ذلك شفافية التمويل من طرف ثالث وإنشاء مركز استشاري، وتتطلع إلى المساهمة في أعماله. وهي تتطلع أيضاً إلى إجراء مفاوضات بناءة ومثمرة في إطار الفريق العامل الرابع فيما يتصل بعمله بشأن الاقتصاد

كل فريق من الأفرقة العاملة، بما في ذلك الجهود التي يبذلها الفريق العامل الثاني لتيسير آليات تسوية المنازعات ومواءمتها؛ وعمل الفريق العامل الثالث المتعلق بمشروع مدونة قواعد سلوك المحتكم إليهم، ومشاريع الأحكام المتعلقة بالوساطة، ومشروع مبادئ الأونسيترال التوجيهية بشأن الوساطة الاستثمارية؛ وعمل الفريق العامل الخامس بشأن المسائل القانونية الناشئة عن تتبع الموجودات واستردادها مدنياً وبشأن القانون المنطبق في إجراءات الإعسار.

23 - السيد لاغداميو (الفلبين): قال إن وفد بلده يرحب بقرار الجمعية العامة توسيع عضوية لجنة القانون التجاري الدولي. ويعكس اهتمام الدول المتزايد بالمشاركة في أعمال اللجنة أهميتها في تعزيز اتساق القانون التجاري الدولي وتوحيده والنهوض بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بوضع مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن في صيغته النهائية وإقراره، وبوضع التوصيات الرامية إلى مساعدة مراكز الوساطة وغيرها من الهيئات المهمة فيما يخص الوساطة بمقتضى قواعد الأونسيترال للوساطة (2021) في صيغتها النهائية واعتمادها، وبوضع قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود في صيغته النهائية واعتماده. ويلاحظ وفد بلده أيضاً التقدم الذي أحرزته الأفرقة العاملة الأولى والثالث والرابع والنجاح في عقد أسبوع الأونسيترال للتجارة الرقمية، الذي أودعت حكومته خلاله صك تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، التي ستتخلل حيز النفاذ بالنسبة للفلبين في شباط/فبراير 2023. ويحث وفد بلده الدول الأخرى على الانضمام إلى هذه الاتفاقية.

24 - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يتطلع إلى مواصلة تنفيذ مشروع تقييم تسوية المنازعات في الاقتصاد الرقمي؛ وإلى إحراز تقدم في مواضيع تسوية المنازعات المتصلة بالتكنولوجيا والاحتكام؛ وإلى مواصلة الأعمال الاستكشافية للمسائل القانونية المتصلة بأثر كوفيد-19 على القانون التجاري الدولي. وهو يتطلع أيضاً إلى نتائج المشاورات مع الدول المهمة بموضوع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على مواجهته وإلى الندوة التي ستُعقد بشأن هذا الموضوع. وفي الختام، أعرب عن امتنان الفلبين لمركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، الذي أدى دوراً أساسياً، بدعم كبير من جمهورية كوريا، في إنكاء الوعي بالأونسيترال وبناء القدرات الإقليمية المتصلة بالقانون التجاري الدولي.

الرقمي. وفيما يتعلق بعمل الفريق العامل الخامس بشأن موضوعي القانون المنطبق في إجراءات الإعسار وتتبع الموجودات واستردادها مدنياً، قالت إن بلدان الشمال الأوروبي مهتمة أكثر بالموضوع الأول ولكنها تؤيد مناقشة كليهما. وإذ تلاحظ بلدان الشمال الأوروبي أن الفريق العامل السادس سيتناول الموضوع الجديد المتعلق بمستندات النقل المتعدد الوسائط القابلة للتداول، فإنها ترحب بتجدد مشاركة اللجنة في مجال قانون النقل وتتطلع إلى المشاركة في المفاوضات.

20 - السيد توه (سنغافورة): قال إن لجنة القانون التجاري الدولي تستحق التهئة لاعتمادها مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن، الذي يوفر ضمانات هامة من شأنها أن تعزز التنسيق بين الدول وتساعد على إيجاد اليقين. وستستفيد نتيجة لذلك جميع الأطراف المهمة، بما في ذلك مالكو السفن وحائزو الامتيازات البحرية وممولو السفن. وأعرب عن ترحيب وفد بلده باعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود. وللجنة سجل حافل في إعداد نصوص تشريعية موحدة تتعلق بالتجارة الإلكترونية، الأمر الذي ساعد الدول على تعزيز أطرها القانونية في هذا الميدان. ويمثل القانون النموذجي إضافة مفيدة لتلك المجموعة من النصوص وسييسهم في تعزيز الثقة في التجارة الإلكترونية. ويثني وفد بلده أيضاً على اعتماد التوصيات الرامية إلى مساعدة مراكز الوساطة وغيرها من الهيئات المهمة فيما يخص الوساطة بمقتضى قواعد الأونسيترال للوساطة (2021)، ووضع الصيغة النهائية لدليل الأونسيترال التشريعي لقانون إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة، ونشر تحديث لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود: المنظور القضائي.

21 - وأشار إلى أن سنغافورة ساعدت في التوعية بعمل اللجنة بشأن تسوية المنازعات في الاقتصاد الرقمي وفي الميادين المتخصصة، وبشأن إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وقد ساعدت أيضاً على تشجيع اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة (اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة). وفي عام 2022، اشتركت سنغافورة مرة أخرى، مع أمانة اللجنة، في تنظيم أكاديمية الأونسيترال كجزء من أسبوع اتفاقية سنغافورة لعام 2022. وقال إن وفد بلده يرحب بالتصديقات الأخيرة على الاتفاقية وهو على أهبة الاستعداد لتقديم معلومات عن الاتفاقية إلى الوفود المهمة.

22 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالتقارير المرحلية للأفرقة العاملة وتأييده لبرنامج عمل اللجنة. وقال إن الوفد سيواصل الإسهام في عمل

في مناقشة جميع الدول، والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات والمؤسسات والأفراد، النظر في تقديم مساهمات.

28 - وفيما يتعلق ببرنامج عمل اللجنة، قالت إن سيراليون تؤيد طلب اللجنة بأن تواصل الأمانة الأعمال الاستكشافية للمسائل القانونية المتصلة بأثر كوفيد-19 على القانون التجاري الدولي. وهي تؤيد أيضا الطلب بأن تتشاور الأمانة مع الدول المهتمة بغية وضع مقترح أكثر تفصيلا بشأن موضوع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على مواجهته، لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها المقبلة في عام 2023، وأن تنظم ندوة أو اجتماعا لفريق خبراء يعقد خلال الدورة نفسها. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للممثل الجغرافي العادل والتنوع والتوازن بين الجنسين في أي ندوة أو اجتماع من هذا القبيل.

29 - وأعربت عن تأييد سيراليون التام توسيع نطاق عمل اللجنة مع الشركاء الأكاديميين. وقد شاركت في إطلاق مناسبة أيام الأونسيترال لأفريقيا وستستضيف قريبا مناسبة لمتابعة موضوع تحديث ومواءمة القانون التجاري الدولي في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. واختتمت قائلة إن بلدها اعتمد قانون التحكيم لعام 2022، الذي ينفذ اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها واتفاقية تسوية المنازعات الاستثمارية الناشئة بين الدول ورعايا الدول الأخرى. وهو يتطلع إلى تلقي المساعدة التقنية من الأمانة والشركاء الآخرين فيما يتصل بتنفيذ النصوص التشريعية للجنة على الصعيد الوطني.

30 - السيد طالب زاده سارداري (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن القلق يساور وفد بلده إزاء تبعات قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود على سيادة الدول، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا حيث يستخدم الأفراد والشركات على نطاق واسع الخدمات الرقمية عبر الحدود. ويعلق وفد بلده أهمية كبيرة على موضوع الآثار الدولية للبيع القضائي للسفن وقد شارك في المناقشات التي دارت بشأنه في إطار الفريق العامل السادس. وهو سينضم إلى توافق الآراء في الجمعية العامة لاعتماد مشروع الاتفاقية. وقال إن وفد بلده يشعر بالارتياح أيضا لوضع التوصيات الرامية إلى مساعدة مراكز الوساطة وغيرها من الهيئات المهتمة فيما يخص الوساطة بمقتضى قواعد الأونسيترال للوساطة (2021) في صيغتها النهائية واعتمادها.

31 - وأردف قائلا إن نظام الاستثمار الدولي الحالي لا يقيم توازنا مناسباً بين حقوق والتزامات الأطراف في المنازعات بين المستثمرين والدول. ولذلك، فإن وفد بلده يرحب بالولاية الواسعة الممنوحة للفريق

25 - السيدة كامارا (سيراليون): قالت إن لجنة القانون التجاري الدولي وأفرقتها العاملة جديدة بالنسبة لاستئنافها الاجتماعات الحضرية وإحراز تقدم بارز في جدول أعمالها التشريعي، على الرغم من استمرار جائحة كوفيد-19. والجهود التي تبذلها اللجنة لتعزيز التنسيق والتحديث التدريجين للقانون التجاري الدولي هي موضع ترحيب خاص في الوقت الذي عادت فيه الدول إلى النزعة الأحادية والحمائية في مواجهة الجائحة، مكبدة التجارة العالمية تكلفة باهظة. وكان قطاع النقل البحري أحد القطاعات التي واجهت تحديات خطيرة في سلسلة الإمداد والنقل. ولذلك، فإن وفد بلدها مسرور لإقرار مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن بعد وقت قصير نسبياً من بدء الفريق العامل السادس العمل بشأنه، وهو يرحب بالتوصية بأن تُعرف الاتفاقية باسم "اتفاقية بيجين المتعلقة بالبيع القضائي للسفن". ويرحب وفد بلدها أيضا بوضع التوصيات الرامية إلى مساعدة مراكز الوساطة وغيرها من الهيئات المهتمة فيما يخص الوساطة بمقتضى قواعد الأونسيترال للوساطة (2021) في صيغتها النهائية واعتمادها.

26 - وقالت إن من شأن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود أن يساعد الدول كثيرا في إتاحة وتيسير التجارة الإلكترونية في التجارة الدولية وهو يكمل نصوص الأونسيترال القانونية القائمة في هذا المجال. وتتزايد أهمية خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة في تعزيز الثقة في التجارة الإلكترونية، ولا سيما عبر الحدود. وينبغي لأي عمل تشريعي مقبل بشأن التجارة الإلكترونية أن يعزز المشاركة الواسعة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو وأن يُستكمل بأنشطة لبناء القدرات.

27 - وقالت إن وفد بلدها يثني على الفريق العامل الثالث لإتمامه القراءة الأولى لمشروع مدونة قواعد سلوك المحتكم إليهم وللنظر في اختيار أعضاء محكمة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وتعيينهم في آلية دائمة متعددة الأطراف. وتعلق سيراليون أهمية كبيرة على إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وترحب بتخصيص الجمعية العامة موارد مؤتمرات إضافية للفريق العامل. وهي تدعو إلى مواصلة تنفيذ الفقرة 17 من قرار الجمعية العامة 133/75 والفقرة 19 من قرار الجمعية العامة 229/76، بشأن منح المساعدة المتعلقة بالسفر لتيسير مشاركة ممثلي الدول النامية في مداولات الفريق العامل، الأمر الذي سيساعد على ضمان أن تكون عملية الإصلاح شاملة. ويتوجه وفد بلدها بالشكر لأولئك الذين ساهموا في صناديق الأونسيترال الاستثمارية المنشأة لهذا الغرض، وينضم إلى اللجنة

وترحب بيلاروس بفرصة استضافة هذه المناسبات وتقف على أهبة الاستعداد للقيام بدور نشط في تنظيمها.

35 - وأردف قائلا إن من شأن قرار توسيع عضوية اللجنة أن يساعد على النهوض بعملها وتعزيز مكانتها الدولية. وتؤدي اللجنة دورا هاما في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وتكتسي جهودها في وضع وثائق ذات حجية لوضع المعايير، مثل الاتفاقات الدولية العالمية وصكوك القانون غير الملزم، المتعلقة بالتجارة الدولية، قيمة خاصة. ويعزى نجاح اللجنة ونجاح المعايير القانونية الدولية التي وضعتها، إلى حد كبير إلى طابعها غير المسيس والمستوى الرفيع للخبرة فيها. ويمكن أن يكون هذا النجاح مثالا يُحتذى به في المحافل الأخرى المتعددة الأطراف.

36 - السيد ميلانو (إيطاليا): قال إن اللجنة دورا متزايدا تؤديه في مساعدة الدول الأعضاء وهي تكيف تشريعاتها مع التطورات الناجمة عن استخدام التكنولوجيات الجديدة. وتسهم صكوكها القانونية غير الملزمة في مواءمة النظم القانونية المحلية مع الحفاظ على درجة من الاستقلالية والمرونة الوطنيتين، وتساعد على تعزيز التجارة والاستثمار الدوليين.

37 - وأعرب عن ترحيب إيطاليا بوضع قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود في صيغته النهائية واعتماده، وهو إضافة هامة إلى نصوص الأونسيترال الحالية بشأن التجارة الإلكترونية ومن شأنه أن يساعد الدول على صوغ أو تعزيز التشريعات التي تحكم استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة. ومن دواعي سرور إيطاليا أيضا أن مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن قد وضع في صيغته النهائية وتم إقراره. ومن شأن الصك الجديد أن يوفر حماية قانونية كافية للمشتريين، مما قد يؤثر تأثيرا إيجابيا على السعر المتحصل عليه في البيوع القضائية للسفن، وسيفيد في نهاية المطاف التجارة والنقل الدوليين.

38 - وأعرب عن سرور إيطاليا لأن اللجنة تعترم العمل على مواضيع إيصالات المستودعات، واستخدام الذكاء الاصطناعي والأتمتة في التعاقد، ومعاملات البيانات. ويجب أن تكون اللجنة قادرة على التصدي بفعالية للمسائل التي من شأنها أن تكون حاسمة الأهمية في حوكمة القانون الدولي للتجارة والاستثمار في المستقبل، مثل إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وقد اجتذب هذا الموضوع اهتمام عدد كبير من الوفود من جميع أنحاء العالم. وإيطاليا واثقة من أن الفريق العامل الثالث سيواصل إحراز تقدم في عمله بشأن هذا الموضوع بغية وضع الصيغة النهائية لمشروع مدونة قواعد سلوك

العامل الثالث للعمل على الإصلاح المحتمل لنظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وينبغي أن يكون أي إصلاح شاملا وأن يراعي مختلف وجهات النظر التي تعرب عنها الدول لضمان نظام منصف لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول يمكن أن تعتمد عليه جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية. واختتم كلامه معربا عن أمل وفد بلده في أن تتخذ الأفرقة العاملة التابعة للجنة نهجا كليا إزاء المواضيع قيد النظر.

32 - السيد إفسينكو (بيلاروس): قال إن وفد بلده يرحب بإقرار مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن. ومن شأن اتفاقية تستند إلى هذا المشروع أن تنشئ آلية قانونية للاعتراف عبر الحدود بالبيع القضائي للسفن، وأن توفر أيضا حماية قانونية مناسبة لمالكي السفن والدائنين والمشتريين المشاركين في البيع القضائي للسفن. ويرحب وفد بلده أيضا باعتماد التوصيات الرامية إلى مساعدة مراكز الوساطة وغيرها من الهيئات المهمة فيما يخص الوساطة بمقتضى قواعد الأونسيترال للوساطة (2021)، التي يمكن أن تكون بمثابة نموذج للمؤسسات التي تصوغ قواعد الوساطة الخاصة بها؛ وأن تستخدمها المؤسسات في عرض إدارة المنازعات بمقتضى القواعد أو تقديم الخدمات الإدارية واللوجستية في وساطة مخصصة؛ وأن تمكن المؤسسات من تعيين وسيط أو وسطاء بناء على طلب أطراف النزاع.

33 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده كذلك باعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود، الأمر الذي سيساعد على إرساء أساس قانوني لتقاسم البيانات وتحديد هوية الأطراف العاملة عبر الإنترنت في غياب التفاعل الشخصي المسبق. ومن المتوقع أن يكون القانون النموذجي موضع اهتمام معظم الولايات القضائية نظرا للنمو الكبير في الأنشطة التجارية الإلكترونية، والتحول نحو الاقتصاد الرقمي، والحاجة لأن تكون بيانات الهوية في شكل رقمي.

34 - وقال إن حكومة بلده تعلق أهمية خاصة على عمل اللجنة بشأن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتسوية المنازعات، وإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وقانون الإعسار. وهي تؤيد أيضا الجهود التي تبذلها اللجنة لتزويد الدول الأعضاء بالمساعدة التقنية في تحديث قوانينها المتصلة بالتجارة الدولية ومواءمتها مع توجيهات اللجنة. وقد اتسمت المؤتمرات الإقليمية التي نظمتها اللجنة وغيرها من المناسبات التي شارك فيها خبراءها بالفعالية في دعم الدول في تنفيذ القانون التجاري الدولي وتطويره تدريجيا.

مؤسسات القانون الدولي الخاص الرئيسية. وقال إن الولايات المتحدة ستواصل العمل بشكل مثمر مع الأونسيترال وتأمل أن تواصل اللجنة وضع وتعزيز صكوك فعالة وقابلة للاستخدام تدعم التوصل إلى نتائج قانونية مستقرة ويمكن التنبؤ بها للمواطنين وللأعمال التجارية.

42 - السيد غورك (النمسا): قال إن وفد بلده يحيط علماً بالاقترح الذي قدمه أمين اللجنة فيما يتعلق بالقرار الجامع. ويثني وفد بلده على اللجنة لما اضطلعت به من أعمال خلال الدورة الخامسة والخمسين، بما في ذلك وضع مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن في صيغته النهائية وإقراره. وهو يرحب على وجه الخصوص بوضع قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود في صيغته النهائية واعتماده، ويلاحظ باهتمام التقارير المرحلية للأفرقة العاملة، ولا سيما الفريق العامل الثالث. ويرحب وفد بلده أيضاً بالتقدم المحرز نحو تجديد نظام كلاوت ويأمل في بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد.

43 - السيد أنكونا بوليو (المكسيك): قال إن وفد بلده يولي أهمية كبيرة لتحديث الإطار التنظيمي الذي يحكم التجارة الدولية، بالنظر إلى أن قواعد القانون الدولي الخاص تؤدي دوراً حيوياً في ضمان الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون في العلاقات التجارية والتنمية الاقتصادية.

44 - وأفاد بأن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، التي تمثل جزءاً كبيراً من الاقتصاد الوطني في المكسيك، اعتمدت بشكل متزايد الأدوات الرقمية لمواجهة التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وقد مكنت هذه الأدوات من إجراء المعاملات التجارية عبر الحدود بتفاعل بشري ضئيل أو معدوم. وبالنظر إلى أن الثقة شرط أساسي للتجارة، فمن المهم بصفة خاصة ضمان اليقين القانوني فيما يتعلق بتحديد هوية الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين على الإنترنت وكذلك نوعية البيانات المرسلة كجزء من المعاملات التجارية. ولذلك، يرحب وفد بلده باعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود، الذي يهدف إلى التغلب على التحديات التي تطرحها المعاملات الرقمية من خلال وضع معايير قانونية موحدة.

45 - وأشار إلى أن استخدام اللجنة للحلول الرقمية لمواصلة عملها على الرغم من جائحة كوفيد-19 سألط الضوء على قيمة التكنولوجيا في السماح للخبراء من مختلف الأسر القانونية بالمشاركة في أعمال اللجنة. ولذلك، ينبغي استخدام المشاركة عن بعد لا في الظروف الاستثنائية فحسب، بل أيضاً كأداة لتقليص المسافات وعدم التماثل بين

المحتكم إليهم. ويتطلع إيطاليا إلى وضع الصيغة النهائية للنص المتعلق بتيسير حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان. وأخيراً، تشجع إيطاليا اللجنة على توسيع نطاق تعاونها مع المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص.

39 - السيد بيغ (الولايات المتحدة الأمريكية): رحب باستئناف اللجنة عقد الاجتماعات الضرورية في دورتها الخامسة والخمسين، فقال إن مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن، إذا اعتُمد، سيعزز اليقين القانوني والشفافية في النقل البحري الدولي من خلال استخدام قواعد موحدة تشجع على نشر المعلومات عن البيوع القضائية المرتقبة على الأطراف المهتمة وتعطي أثراً دولياً للبيوع القضائية التي تمنح المشتري حق ملكية خالصاً للسفينة. وأعرب عن امتنان وفد بلده للأمانة على دعمها ولأعضاء اللجنة ومراقبيها على مشاركتهم البناءة، التي سمحت بإكمال مشروع الاتفاقية في الوقت المناسب على الرغم من التحديات التي طرحها استخدام الشكل الهجين لإجراء جلسات تفاوض أثناء الجائحة.

40 - وذكر أن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود يهدف إلى تذليل العقبات التي تعترض استخدام هذه الخدمات على نطاق أوسع من خلال وضع قواعد قانونية موحدة يمكن أن تحسن الكفاءة في الاعتراف وتخفيض تكاليف المعاملات وتزيد من إمكانية التنبؤ القانوني والتوافق الرقمي العالمي. وينبغي أن تكون التوصيات الرامية إلى مساعدة مراكز الوساطة وغيرها من الهيئات المهتمة فيما يخص الوساطة بمقتضى قواعد الأونسيترال للوساطة (2021) مكملة وداعمة لاستخدام الإطار القانوني المتعلق بالوساطة الدولية الذي وضعته اللجنة بالفعل.

41 - وقال إن وفد بلده يتطلع إلى بدء مشروع جديد بشأن مستندات النقل المتعدد الوسائط القابلة للتداول. ويتطلع وفد بلده أيضاً إلى استمرار التقدم بشأن المشروع المشترك بين الأونسيترال والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بشأن إيصالات المستودعات، ويأمل أن يتسنى إسناده إلى فريق عامل تابع للجنة في المستقبل القريب. وعلاوة على ذلك، يتطلع وفد بلده إلى أن يستكمل الفريق العامل الثالث مشروع مدونة قواعد السلوك وشرحه، وأن يضع الفريق العامل الثاني نصاً توجيهياً بشأن الرفض المبكر والبت الأولي في التحكيم الدولي. وأعرب كذلك عن ترحيب وفد بلده بالمقترح الداعي إلى تنظيم ندوة في السنة المقبلة بشأن موضوع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على مواجهته، بالتنسيق الوثيق مع خبراء المناخ وسائر

والوطني. وتتسم الجهود التي تبذلها لإنشاء أطر قانونية عادلة ومستقرة يمكن التنبؤ بها لتحقيق التنمية المستدامة المنصفة الشاملة للجميع بأهمية بالغة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

50 - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها باعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود والتوصيات الرامية إلى مساعدة مراكز الوساطة وغيرها من الهيئات المهمة فيما يخص الوساطة بمقتضى قواعد الأونسيترال للوساطة (2021). ويثني وفد بلدها أيضا على تأييد اللجنة للممارسات المعيارية الدولية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية والمتعلقة بالكفالات المستحقة عند الطلب وفقا للقواعد الموحدة رقم 758 للكفالات المستحقة عند الطلب. وقبل كل شيء، ترحب باكستان بإقرار مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن، وتأمل في أن تتبع الجمعية العامة توصيات اللجنة بشأن النص.

51 - وفيما يتعلق بالفريق العامل الأول، قالت إن وفد بلدها يسلم بأهمية الحد من العقوبات القانونية التي تواجهها المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما المنشآت الموجودة في الاقتصادات النامية، على مدى دورة حياتها. ويأمل وفد بلدها في أن يوفر النص المقبل المتعلق بتيسير حصول هذه المنشآت على الائتمان إرشادات بشأن اعتماد أو إصلاح الأطر القانونية المحلية لتيسير حصول المنشآت الصغيرة والصغيرة على وجه الخصوص على الائتمان، مع مراعاة الصعوبات التي تواجهها نتيجة للأزمات المالية والبيئية وغيرها من الأزمات المحلية والعالمية، مثل تغير المناخ وجائحة كوفيد-19. وبينما ينبغي أن يركز النص المقبل على المنشآت الصغيرة والصغيرة، ينبغي ألا تستبعد تماما المسائل المتصلة بالمنشآت المتوسطة.

52 - وأشارت إلى أن اللجنة عهدت إلى الفريق العامل الثالث، في عام 2017، بولاية واسعة للعمل على الإصلاح المحتمل لنظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وإضافة إلى ذلك، أثق على أن يتناول العمل المسائل الشاملة، بما في ذلك بدائل تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، واستنفاد سبل الانتصاف المحلية، والمطالبات المضادة، وحساب الأضرار، والجمود التنظيمي، والأثر على الجهات من غير الأطراف في المنازعة. وأفادت بأنه وفقاً لفهم وفد بلدها، فإن خطة العمل المنقحة للفريق العامل التي أعدت في عام 2021 هي وثيقة نظرية ولا تمثل سوى دليل للفريق العامل لإحراز تقدم في عمله، وأن التركيز ينبغي أن ينصب على تقديم طلب إلى اللجنة للحصول على موارد إضافية، وعلى الأساس المنطقي لهذا الطلب.

الدول، بحيث تؤخذ في الاعتبار وجهات النظر الواردة من جميع المناطق. وقال إن وفد بلده يشجع الأمانة على استخدام الشكل الهجين على أساس دائم.

46 - أعرب عن ترحيب وفد بلده بالتدابير التي اتخذتها الأمانة لزيادة الوعي بأعمال اللجنة والنصوص التي أعدتها. ويثني وفد بلده أيضا على الجهود الجارية التي تبذلها اللجنة للتنسيق مع المنظمات الشقيقة، مثل مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، ويأمل في أن تعمل اللجنة كذلك على نحو أوثق مع منظمة الدول الأمريكية. وإذ يلاحظ وفد بلده نجاح أيام الأونسيترال لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإنه يدعو جميع البلدان في المنطقة إلى المشاركة في هذه المبادرة.

47 - السيدة رودريغيس أكوستا (السلفادور): قالت إن الأفرقة العاملة التابعة للأونسيترال تسهم إسهاما قيما في تدوين القانون التجاري الدولي. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بإقرار مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن، وكذلك باعتماد التوصيات الرامية إلى مساعدة مراكز الوساطة وغيرها من الهيئات المهمة فيما يخص الوساطة بمقتضى قواعد الأونسيترال للوساطة (2021)، مما سيحسن فعالية مراكز الوساطة. وأشارت إلى أن اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود له أهمية خاصة لدى حكومتها، التي تبذل جهودا متضافرة لتعزيز استخدام المنصات الرقمية في الإدارة العامة، بما في ذلك من خلال اعتماد قوانين تستند إلى أعمال اللجنة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

48 - وأردفت قائلة إن السلفادور تشاطر اللجنة أيضا ارتياحها للجهود التي تبذلها الأمانة للتعاون وتنسيق العمل مع المنظمات والكيانات الأخرى، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، لأن هذا التعاون سيساعد على منع ازدواجية العمل ويعزز الكفاءة والتجانس والترابط في عملية توحيد القانون التجاري الدولي وتنسيقه. ويظل وفد بلدها ملتزما بالعمل مع الأونسيترال لتشجيع اعتماد واستخدام الصكوك التشريعية وغير التشريعية في ميدان القانون التجاري الدولي وتعزيز النظم القانونية الوطنية، وهو ما يدلل عليه ترشيحه الحالي لعضوية اللجنة مرة أخرى.

49 - السيدة إعجاز (باكستان): قالت إن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والأمانة لضمان إجراء مفاوضات مثمرة داخل اللجنة وأفرقتها العاملة كان لها أثر إيجابي على تنسيق القانون التجاري الدولي. وتؤدي الأونسيترال دورا هاما في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الدولي

بلدها بقيام الفريق العامل الثاني بوضع الصيغة النهائية للمذكرة التفسيرية لقواعد الأونسيتال للتحكيم المعجل. وقالت إن النصوص التي أعدها الفريق العامل أساسية في الجهود الرامية إلى تعزيز التسوية السريعة والفعالة والودية للمنازعات في العلاقات التجارية الدولية.

57 - وتابعت قائلة إن وفد بلدها يواصل عن كثب متابعة أعمال الفريق العامل الثالث، نظرا لوجود تدفقات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية في بيرو والحاجة إلى إصلاح النظام الحالي لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وترحب بيرو بالتقدم المحرز وتتطلع إلى تقديم مشروع مدونة قواعد سلوك المحتكم إليهم مع الشرح والنصوص المتعلقة بالآليات البديلة لتسوية المنازعات لكي تنتظر فيها اللجنة في دورتها المقبلة. وتؤكد بيرو من جديد رأيها الذي مفاده أن من المستحسن إنشاء مركز استشاري معني بقانون تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، على غرار المركز الاستشاري المعني بقانون منظمة التجارة العالمية.

58 - وأفادت بأن بيرو تولي التعاون التقني والمساعدة التقنية اللذين تقدمهما الأونسيتال إلى البلدان النامية أهمية كبيرة. وينبغي للجنة أن تواصل توسيع نطاق تعاونها مع الشركاء الأكاديميين، ولا سيما الباحثون والمهنيون الشباب في ميدان القانون التجاري الدولي، مع مراعاة المنظور الجنساني. ويعيد وفد بلدها تأكيد التزامه بتعزيز سيادة القانون في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويشير إلى أن عمل اللجنة وثيق الصلة بتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة.

59 - السيد يو (كندا): قال إن أعمال اللجنة بشأن تطوير القانون التجاري وتنسيقه يمكن أن تعزز تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن ثناء وفد بلده على الأونسيتال لكفالة استمرارية عملها خلال العام الماضي، على الرغم من التحديات المستمرة التي تشكّلها جائحة كوفيد-19، ولاستفادتها من الدروس المستفادة أثناء الجائحة لتحسين أساليب عملها. وعلى وجه الخصوص، فإن السماح للمشاركين بمشاهدة الاجتماعات عبر الإنترنت يتيح تحقيق قدر أكبر من الشمول. ويمكن للأفرقة العاملة، عند الضرورة، أن تعتمد تقاريرها بعد الدورة، حتى يتسنى تخصيص مزيد من الوقت أثناء الدورة للمناقشات الموضوعية.

60 - وذكر أن كندا تلاحظ بارتياح كبير إقرار مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن، الذي من شأنه أن ييسر التجارة الدولية بتعزيز اليقين القانوني فيما يتعلق بملكية السفن المباعة عن طريق البيع القضائي. وكون مشروع الاتفاقية قد وضع إلى حد كبير خلال دورات تفاوض معقودة في شكل هجين دليل على قدرة

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدها بتخصيص دورة إضافية للفريق العامل مدتها أسبوع واحد في السنة للفترة من 2022 إلى 2025. وينبغي أن يستمر تطور خطة العمل بالنظر إلى الشواغل المحددة التي أعرب عنها بعض الدول الأعضاء.

53 - وذكرت أنه من الغريب أن مسألة التعويض عن الأضرار، على وجه الخصوص، لا تحتل مكاناً مركزياً في خطة عمل الفريق العامل، بالنظر إلى أن حجم التعويضات المحكوم بها ضد الدول في السنوات الأخيرة كان في صدارة الانتقادات الموجهة للتحكيم في مجال الاستثمار وأنها انطوت على أبعاد إجرائية عديدة. وهذه المسألة تدخل في صميم عملية الإصلاح، لأن نتيجة الحالة الراهنة هي نظام يُزعم أنه يعطي الأفضلية لأصحاب المطالبات من المستثمرين ويضع عبئاً كبيراً على عاتق الدول النامية. وتوخياً لشرعية النظام العالمي لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، يجب إقامة توازن بين حقوق والتزامات كل من الدول والمستثمرين.

54 - وأضافت قائلة إنه ينبغي أن تراعى تماماً في خطة العمل محدودية الموارد المتاحة للدول النامية والصعوبات التقنية التي تحد من مشاركتها الفعالة في الدورات غير الرسمية. واعتماد عناصر الإصلاح على "أساس متجدد" هو أمر قد لا يتيح النظر في مرحلة مبكرة في المسائل التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، وقد يمنع الفريق العامل من اتباع نهج شامل ومتوازن إزاء الإصلاح. ونظراً للحاجة إلى اتخاذ إجراءات جادة وواسعة، يجب إيلاء أولوية عليا لمعالجة أوجه القصور في خطة العمل.

55 - السيدة فالكوني (بيرو): قالت إن عمل اللجنة في مجال تحديث القانون التجاري الدولي وتنسيقه يؤدي دوراً حيوياً في تيسير المعاملات التي تعزز التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وأعربت عن رغبة وفد بلدها في أن يسلط الضوء على التقدم الذي أحرزه الفريق العامل الرابع، ولا سيما وضع الصيغة النهائية لقانون الأونسيتال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود. ووصفت جهود الفريق العامل بأنها بالغة الأهمية، نظراً لاستمرار نمو التجارة الإلكترونية.

56 - وذكرت أن أعمال الفريق العامل الأول لها أهمية حاسمة لزيادة حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الائتمان. وبما أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي حجر الزاوية في العديد من الاقتصادات، بما في ذلك اقتصاد بيرو، فإن وفد بلدها يؤيد الجهود الرامية إلى تشجيع تنظيمها الرسمي ونموها. وأعربت عن ترحيب وفد

علاقات اقتصادية دولية منسجمة إلا إذا كانت الاتفاقية مقبولة لدى دول ذات نظم قانونية واجتماعية واقتصادية مختلفة.

65 - وأشارت إلى أن الأساليب الودية لتسوية المنازعات مثل الوساطة والتوفيق لها فوائد كبيرة في سياق العلاقات التجارية المحلية والدولية على حد سواء. ولذلك، يرحب وفد بلدها باعتماد التوصيات الرامية إلى مساعدة مراكز الوساطة وغيرها من الهيئات المهمة فيما يخص الوساطة بمقتضى قواعد الأونسيترال للوساطة (2021)، التي من شأنها، وإن لم تكن ملزمة، أن تكمل الإطار القانوني القائم للوساطة الدولية.

66 - وتحيط الهند علما بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل الرابع وما نتج عنه من اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود، مما سيساعد الدول على وضع أو تحسين القوانين الوطنية التي تحكم استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة. وينبغي ألا يتداخل عمل الفريق العامل في المستقبل بشأن موضوعي التعاقد المؤتمت ومعاملات البيانات مع العمل الذي تقوم به كيانات دولية أخرى، داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، فيما يتعلق بحماية البيانات أو تدفقات البيانات عبر الحدود أو وضع معايير منسقة للاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي وحوكمته. وينبغي للجنة أن تعزز المشاركة الواسعة لكل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في أعمالها، التي ينبغي أن تُستكمل أيضا بأنشطة بناء القدرات، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للبلدان النامية.

67 - وأفادت بأنه ينبغي للفريق العامل الأول أن يواصل التداول بشأن موضوع حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان - عوضاً عن مطالبة الأمانة بالعمل بشأن هذا الموضوع بمساعدة فريق من الخبراء - من أجل ضمان مراعاة مجموعة واسعة من وجهات النظر من مختلف المناطق الجغرافية والتقاليد القانونية ومن البلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية الاقتصادية.

68 - وقالت إن وفد بلدها يلاحظ بارتياح التقدم الذي أحرزته الأفرقة العاملة ذات الصلة فيما يتعلق بوضع الصيغة النهائية للمذكرة التفسيرية لقواعد الأونسيترال للتحكيم المعجل والإصلاح المحتمل لنظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وينبغي أن تولى الأولوية للتعامل مع موضوعي تسوية المنازعات المتصلة بالتكنولوجيا والاحتكام. ويجب على الدول الأعضاء أن تتخذ نهجا متوازنا من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن منح المزيد من الوقت وموارد الميزانية لإنجاز الأعمال.

اللجنة على التكيف. ويرحب وفد بلده أيضا باعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود - وهو أول نص تشريعي بشأن هذا الموضوع صادر عن كيان عالمي - والتوصيات الرامية إلى مساعدة مراكز الوساطة وغيرها من الهيئات المهمة فيما يخص الوساطة بمقتضى قواعد الأونسيترال للوساطة (2021).

61 - وأعرب عن تقدير وفد بلده للمناقشات الشاملة والشفافة والواسعة النطاق التي جرت في إطار الفريق العامل الثالث المعني بإصلاح تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. ويرحب وفده بالتقدم المطرد الذي أحرز بشأن هذا الموضوع وبتخصيص موارد إضافية للفريق العامل للسماح باستكمال أعماله بحلول عام 2025.

62 - وقال إن كندا تحيط علما بالتقدم المحرز في أعمال اللجنة بشأن حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان، وبشأن المسائل القانونية الناشئة عن تتبع الموجودات واستردادها مدنيا في إجراءات الإعسار، وهو التقدم الذي تعتبره ذا قيمة كبيرة. وينبغي للجنة أن تكفل تركيز أعمالها بشأن الاقتصاد الرقمي، التي تشمل حاليا عددا كبيرا من المواضيع، على معالجة الثغرات القانونية التي تم تحديدها على أنها إشكالية.

63 - وأضاف أن كندا تشيد ببرنامج عمل اللجنة الطموح للسنوات المقبلة. وفي حين أن تنوع المواضيع المدرجة في البرنامج يثير الإعجاب ويستشرف المستقبل، يجب على اللجنة أن تواصل التنسيق والتعاون مع المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص لضمان عدم وجود ازدواجية في العمل. ويجب عليها أيضا أن تكفل أن يكون برنامج عملها متمشيا مع ولايتها ومواطن قوتها. وترحب كندا بتوسيع عضوية اللجنة من 60 إلى 70 دولة، الأمر الذي سيتيح فرصة قيمة لمزيد من الدول للمشاركة في أعمالها، ومن ثم سيعزز تنسيق القانون التجاري الدولي وتطويره.

64 - السيدة بهات (الهند): قالت إن وفد بلدها يثني على اللجنة لقدرتها على التكيف في مواجهة التحديات الناشئة عن جائحة كوفيد-19. وللصكوك التي وضعتها الأونسيترال قيمة عملية للأفراد والشركات والدول. وأعربت عن ثناء وفد بلدها بصفة خاصة على وضع مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن في صيغته النهائية وإقراره. غير أن الهند لا تزال مقتنعة بأن اعتماد اتفاقية لن تكون له الآثار المرجوة المتمثلة في إكمال الإطار القانوني الدولي الحالي بشأن النقل البحري والملاحة والمساهمة في تطوير

في أدواتها لتوحيد التفسير. وهي ترحب بالدعوة الموجهة إلى جميع الدول التي سنت نصوص الأونسيترال إلى ترشيح مراسلين وطنيين لإبلاغ أمانة الأونسيترال بالسوابق القضائية ذات الصلة. وترحب أيضا بالنقد المحرز في تجديد نظام كلات.

73 - وفيما يتعلق بمشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن، أعرب عن ترحيب الكاميرون بالتعديلات التي أدخلت على مشاريع المواد 3 و 9 و 13 و 14، مما أدى إلى تحسين سهولة قراءة النص. وفيما يتعلق بالمواد 2 و 4 إلى 8 و 10 إلى 13، يؤيد وفد بلده أساسا موقف اللجنة.

74 - وفي مشروع المادة 1 (الغرض من الاتفاقية)، أشار إلى أن إدراج كلمة "الدولية" بعد كلمة "الآثار" يجعل الصيغة متسقة مع عنوان مشروع الاتفاقية ويجسد موضع تركيزها على نحو أفضل. ولا يعني التعديل أن أحكام الاتفاقية لا يمكن أن تنطبق في القضايا المحلية؛ فعلى سبيل المثال، لا يعني ذلك عدم انطباق المواد 5 (شهادة البيع القضائي) و 7 (الإجراء الذي تتخذه هيئة السجل) و 8 (الامتناع عن حجز السفينة) في حالة البيع القضائي لسفينة مسجلة في دولة البيع القضائي.

75 - وقال إن وفد بلده يوافق على قرار اللجنة بعدم تناول المسائل الموضوعية في مشروع المادة 2 (التعاريف). فالبيع "باتفاق خاص" المشار إليه في الفقرة (أ) '1' من مشروع المادة ينتج عادة عن ترتيبات بين المرتين والمشتري المحتمل توافق عليها محكمة البيع القضائي. ويختلف اسم هذه البيوع والإجراء الخاص بها بين الدول التي يتوخى قانونها البيع باتفاق خاص. وقال إن وفد بلده لديه تحفظات بشأن تعريف "إتمام البيع القضائي". وعوضا عن التركيز على حقيقة أن البيع ليس خاضعا لمراجعة في دولة البيع القضائي - وإن كان ذلك سيكون مفيدا في تحديد موعد إصدار شهادة البيع القضائي - ينبغي أن ينصب التركيز على فهم متسق لوقت "إتمام" البيع القضائي.

76 - وفيما يتعلق بالفقرة 1 من مشروع المادة 4، ذكر أن إدراج اشتراط بتوجيه الإشعار بالبيع القضائي قبل البيع يمكن أن يكون إشكاليا إذا فهم أن البيع القضائي هو عملية تبدأ في بداية الإجراء، قبل الوقت الذي توجه فيه الإشعارات عادة. وترحب الكاميرون بالحل التوفيق الذي عُدلت بموجبه الفقرة للإشارة إلى إجراءات الطعن في البيع القضائي. وفيما يتعلق بمشروع المادة 10، قال إن وفد بلده يؤيد قرار الإبقاء على عبارة "على نحو بَيِّن" في عبارة "على نحو بَيِّن" مخالفا للنظام العام لتلك الدولة الطرف الأخرى، من أجل منع التفسيرات الخادعة لمفهوم "النظام العام".

وتنتهي الهند على الأمانة لتنظيمها الندوة المتعلقة بالأعمال التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلا بشأن تسوية المنازعات ولاضطلاعها بأنشطة توعية تهدف إلى زيادة الوعي بأعمال الأفرقة العاملة وضمان الشمول والشفافية الكاملة.

69 - وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن تُعقد قريبا المناسبة المعنونة "أثر الأزمة على القانون التجاري الدولي: جائحة كوفيد-19 وما بعدها - المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والرقمنة"، التي تم تأجيلها. وتشجع هذه المناسبات على وضع تدابير سياسية وتشريعية، استنادا إلى نصوص الأونسيترال، من أجل التقليل إلى أدنى حد من تعطيل التجارة في حالة حدوث أزمات عالمية غير متوقعة، ولتعزيز جهود التعافي اللاحقة.

70 - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالجهود التي تبذلها الأمانة للتعاون والتنسيق مع المنظمات والكيانات الأخرى، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بهدف تجنُّب ازدواجية الجهود وتعزيز الكفاءة والاتساق والترابط في عملية توحيد القانون التجاري الدولي وتنسيقه. وتكرر الهند التأكيد على أهمية توفير التعاون وبالمساعدة التقنيين إلى البلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل المتصلة باعتماد واستخدام نصوص الأونسيترال على الصعيد الوطني. وترحب الهند بالتقدم المحرز نحو تجديد نظام كلات، الذي يؤدي دورا محوريا في تعزيز التفسير والتطبيق الموحد للصكوك التي تضعها اللجنة.

71 - السيد نينانيد (الكاميرون): قال إن وفد بلده يود أن يثني على اللجنة ومختلف أفرقتها العاملة لما أحرزته من تقدم في تحديث القانون التجاري الدولي وتنسيقه. ويرحب وفد بلده، على وجه الخصوص، بالمداولات الناجحة بشأن مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن، والتوصيات الرامية إلى مساعدة مراكز الوساطة وغيرها من الهيئات المهمة فيما يخص الوساطة بمقتضى قواعد الأونسيترال للوساطة (2021)، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود. وتحيط الكاميرون علما أيضا بالمناقشات البناءة بشأن التنسيق والتعاون وبنقاير الأمانة عن الأنشطة غير التشريعية.

72 - وأعربت عن ترحيب وفد بلده بالتقرير المتعلق بمستودع الشفافية ودعا إلى مواصلة تشغيل المستودع كآلية رئيسية لتعزيز الشفافية في التحكيم بين المستثمرين والدول. وتُذَكِّر الكاميرون بأهمية ضمان تفسير وتطبيق موحد لنصوص الأونسيترال وتؤيد جهود اللجنة الرامية إلى الحصول على إسهامات من جميع التقاليد القانونية

والصغيرة والمتوسطة على الانتماء. وذكر في ختام كلمته أن حكومة بلده وضعت إطارا قانونيا ومؤسسيا لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ونظاما ضريبيا محددًا ينطبق عليها. وستواصل دعم ولاية الأونسيترال، التي ينبغي أن تراعي مصالح جميع الشعوب، ولا سيما شعوب البلدان النامية.

80 - *تولت رئاسة الجلسة السيدة رومانسكا (بلغاريا)، نائبة الرئيس.*

81 - *السيد غينغ شوانغ (الصين):* قال إن اللجنة أحرزت تقدما كبيرا خلال العام الماضي في تعزيز تنسيق قواعد المعاملات التجارية الدولية وتحديثها. وتوفر نجاحات اللجنة أساسا قويا لانتعاش الاقتصاد العالمي بعد الجائحة. وأضاف أن حكومة بلده ما برحت تولي أهمية كبيرة لعمل الأونسيترال وقد شاركت بنشاط في أعمالها بشأن مجموعة واسعة من المواضيع.

82 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بصفة خاصة بإقرار مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن. فقد تمخضت سنوات عديدة من المفاوضات في إطار اللجنة عن نص يأخذ في الاعتبار الممارسات التشريعية والقضائية لمختلف الدول والنظم القانونية. ومن شأن مشروع الاتفاقية أن يساهم في زيادة اليقين القانوني، ويساعد على حماية حوافز تمويل السفن، ويعزز تنمية التجارة الدولية. وأعرب عن أمل وفد بلده أن تعتمد الجمعية العامة مشروع الاتفاقية في دورتها الحالية. وذكر أنه، خلال المفاوضات بشأن النص، اتفق على أن تستضيف حكومة بلده حقلا للتوقيع على الاتفاقية في بيجين عام 2023، وأن تُعرف الاتفاقية منذ ذلك الحين، وفقا للممارسة المتبعة، باسم اتفاقية بيجين المتعلقة بالبيع القضائي للسفن. وقال في الختام إن وفد بلده لا يزال ملتزما بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لتمكين الأونسيترال من تحقيق مزيد من الإنجازات الهامة في المستقبل.

83 - *السيدة كارال كاستيلو (كوبا):* قالت إن إنشاء الأونسيترال قد مكّن البلدان النامية من المشاركة بنشاط أكبر في تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده. ويجب على اللجنة أن تحرص على أن يظل هيكلها وتكوينها وأساليب عملها شاملة للجميع ومتسقة مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، من أجل ضمان القبول العالمي لنصوصها.

84 - وأضافت قائلة إن تطور التكنولوجيات باستمرار وتنوع الأنشطة التجارية يطرحان تحديات أمام تدوين القانون التجاري الدولي. بيد أنه يجب أن تواكب أنشطة اللجنة التطورات في هذا الميدان.

77 - وأعرب عن ترحيب الكاميرون بالعرض المقدم من حكومة جمهورية الصين الشعبية لاستضافة حفل للتوقيع على الاتفاقية المقبلة بشأن الآثار الدولية للبيع القضائي للسفن. ومن شأن اعتماد اتفاقية مقبولة للدول ذات النظم القانونية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة أن يكمل الإطار القانوني الدولي الحالي بشأن النقل البحري والملاحة وأن يساهم في تطوير علاقات اقتصادية دولية منسجمة عن طريق ضمان الاعتراف الدولي بحق الملكية الخالص. ومن شأن ذلك أيضاً أن يكفل اليقين القانوني فيما يتعلق بحق الملكية الخالص للسفن المشتركة عن طريق البيع القضائي، ومن ثم يحول دون المشاكل في عملية إلغاء التسجيل في دولة العلم السابقة ويسر إلغاء جميع الرهون والامتيازات السابقة، مما يحد من خطر الإجراءات المكلفة والمطولة التي تعطل التجارة والنقل البحري.

78 - وأردف قائلاً إن وفد بلده يرحب بالتقارير المرحلية للأفرقة العاملة ويشجع الفريق العامل الرابع على التركيز على موضوعي التعاقد المؤتمت ومعاملات البيانات. ويرى وفد بلده أن هناك حاجة إلى مضاعفة الجهود لتحسين تنظيم الاقتصاد الرقمي السريع التوسع. ويدعو وفد بلده على وجه الخصوص إلى تكثيف التدابير الرامية إلى مكافحة الجريمة السيبرانية التي تؤثر على جميع البلدان. وينبغي للبلدان التي لديها موارد وخبرة مثبتة في هذا المجال أن تقدم إلى البلدان الأخرى، بناء على طلبها، المساعدة في مجال بناء القدرات. وكما هو الحال في المسائل الأخرى المتصلة بأمن المعاملات المالية ومصادقتها، من المهم تعزيز أضعف الحلقات في السلسلة من أجل تعزيز الأمن للجميع. ولا تزال مسألة الوصول إلى البيانات الضخمة تشكل تحدياً كبيراً. وتشكل الحمائية تهديدا كبيرا للعدل والإنصاف في التجارة الدولية، كما أن العقوبات التي تعترض المنافسة الحرة والتجارة الحرة تعوق بشدة تنمية البلدان المنخفضة الدخل. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لإيجاد سبل لإزالة مثل هذه المعوقات. ويأمل وفد بلده أن تكون مناقشات الفريق العامل الجارية أكثر شمولاً، مع مراعاة الترابط المتزايد الذي يتسم به الاقتصاد العالمي.

79 - وأعرب عن ترحيب الكاميرون باعتماد قواعد الأونسيترال للتحكيم المعجل وبالموافقة من حيث المبدأ على المذكرة التفسيرية الملحقة بها. وينبغي للجنة أن تتخذ الترتيبات اللازمة لتمكين الفريق العامل الثاني من الوفاء بولايته، نظرا للحاجة إلى آلية فعالة لتسوية المنازعات التجارية. ويثني وفد بلده أيضاً على الفريق العامل الأول للتقدم الذي أحرزه بشأن مسألة تيسير حصول المنشآت الصغرى

اللجنة، بما في ذلك إقرار مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن.

89 - وأضافت قائلة إن موضوع إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول يعد من أولويات بلدها. ومن المهم التصدي لعدم اتساق الآليات القائمة وعدم إمكانية التنبؤ بها والشواغل المتصلة بتعيين المحكمين وبحيادهم وموضوعيتهم. وينبغي ألا يكون الغرض من المناقشات في إطار الفريق العامل الثالث إيجاد سبل لإصلاح نظام تسوية المنازعات فحسب، بل أيضا تشجيع الاستثمار المسؤول والتنمية المستدامة. وتشيد فييت نام بالتقدم الذي يحرزه الفريق العامل في المرحلة الثالثة من ولايته وتتطلع إلى تقديم مشروع مدونة قواعد سلوك للمحكم إليهم لكي تنتظر فيه اللجنة في دورتها السادسة والخمسين. وتتطلع أيضا إلى إجراء مزيد من المداولات بشأن مشاريع الأحكام المتعلقة بالوساطة ومشروع المبادئ التوجيهية بشأن الوساطة الاستثمارية. وينبغي للفريق العامل أن يخصص وقته وموارده بطريقة تمكنه من مناقشة جميع المسائل والمقترحات بطريقة متوازنة وشاملة.

90 - وأشار إلى أن الأونسيترال وضعت، منذ إنشائها، نصوصا ساعدت على بناء نظام تجاري دولي يستند إلى القانون الدولي وتعزيز مصالح جميع الدول في علاقاتها التجارية الدولية. ولذلك، تؤيد فييت نام بقوة دور اللجنة في زيادة تطوير القانون التجاري الدولي. وتشجع الأمانة أيضا على مواصلة جهودها لنشر صكوك الأونسيترال وزيادة التعريف بها وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول على تطبيق هذه الصكوك. واختتمت بيانها قائلة إن وفد بلدها لا يزال ملتزما بالمساهمة في عمل الأونسيترال بهدف إرساء تجارة عالمية منصفة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

91 - السيدة ليتو (المملكة المتحدة): قالت إن وفد بلدها يثني على أمانة الأونسيترال لتيسيرها استئناف المناقشات بالحضور الشخصي. وأفادت بأن المملكة المتحدة تواصل عن كثب متابعة العمل الذي يضطلع به الفريق العامل الأول دعما للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. كما تتابع باهتمام عمل الفريق العامل الثاني (المعني بتسوية المنازعات)، وتنتظر بعناية فيما إذا كان ينبغي لها أن توقع وتصدق على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة (اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة). وقد عقدت مشاورات عامة بشأن هذه المسألة في وقت سابق من عام 2022.

92 - وأضافت قائلة إن وفد بلدها كان مسرورا بالمشاركة في الدورة الثالثة والأربعين للفريق العامل الثالث (المعني بإصلاح نظام تسوية

وأعربت عن ثناء وفد بلدها على الجهود التي تبذلها اللجنة من أجل إحراز تقدم جوهري لتعزيز اتساق قواعد التجارة الدولية وتطويرها، ومن شأن ذلك تيسير التبادل الآمن للسلع والخدمات. وأخيرا، قالت إن وفد بلدها يود أن يبرز أن جائحة كوفيد-19 والتدابير القسرية الانفرادية قد أعاقَت التجارة العالمية على نطاق أوسع بكثير مما كان عليه الحال في السنوات السابقة ولا تزال تعوق التقدم نحو الهدف الأعم الذي ترمي إليه اللجنة وهو تعزيز التجارة الدولية.

85 - السيد إسكوبار أولافوري (إكوادور): قال إن بلده، باعتباره عضوا في الأونسيترال، يقدر عمل اللجنة بشأن تعزيز القانون التجاري الدولي وتنسيقه وتوحيده، ما يعزز التعاون الاقتصادي على الصعيد العالمي بين جميع الدول على أساس المساواة والإنصاف والمصلحة المشتركة واحترام سيادة القانون، ويساعد على منع ازدواجية الجهود بين المنظمات العاملة في نفس الميدان. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيب وفد بلده بوضع مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن في صيغته النهائية وإقراره، وبوضع قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود في صيغته النهائية واعتماده.

86 - وأضافت قائلة إن عمل الفريق العامل الأول المعني بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة يحظى باهتمام خاص لدى البلدان النامية، حيث تعد هذه المنشآت ذات أهمية حيوية بالنسبة للقطاع الإنتاجي وإيجاد فرص العمل. واستطرد قائلة إن وفد بلده يثني أيضا على الفريق العامل الثالث، الذي يشكل عمله المبادرة المتعددة الأطراف الوحيدة الرامية إلى مناقشة الجوانب الموضوعية لإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بغية تحقيق توازن أفضل في نظام الاستثمار الدولي. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالتغييرات التي أدخلت على أساليب عمل اللجنة بهدف السماح للمندوبين بالاستماع إلى المداولات عن بعد.

87 - وأردف قائلة إن صناديق الأونسيترال الاستثمارية تؤدي دورا بالغ الأهمية في ضمان استمرارية أنشطة التعاون والمساعدة التقنيين وتعزيز مشاركة البلدان النامية بنشاط في أعمال اللجنة. وتشكر إكوادور الدول الأعضاء التي قدمت تبرعات للصناديق الاستثمارية وتدعو الدول الأخرى إلى أن تحذو حذوها، إن استطاعت.

88 - السيدة تران ثي فونغ (فييت نام): قالت إن فييت نام، باعتبارها عضوا في الأونسيترال، مسرورة بالنتائج الإيجابية التي حققتها

المناخ في إطار ولاية اللجنة وضمن حدود النظام المؤسسي والتنظيمي الدولي القائم. وينبغي أن تكتسي نتيجة هذا العمل طابع التوصية.

97 - وأردفت قائلة إن اللجنة تستحق التهنة على اختتام العمل بشأن النصوص التي أعدتها الأفرقة العاملة الثاني والرابع والسادس. وسيكون تنفيذ هذه النصوص في المستقبل مثالا آخر على مساهمة اللجنة في التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي وتنسيقه. وأعربت عن تطلع وفد بلدها إلى مواصلة المناقشات بشأن المواضيع المحالة إلى الأفرقة العاملة الأول والرابع والخامس. وثمة حاجة إلى اتباع نهج متأن ومدرّس إزاء مواصلة مناقشة إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في إطار الفريق العامل الثالث يستند إلى توافق واسع في الآراء وتحليل موضوعي للآليات القائمة. وقالت في ختام كلمتها إن الفريق العامل ينبغي أن يقدم حلولاً إصلاحية نوعية وأن يوازن بين عدد الدورات غير الرسمية والجلسات الرسمية المقرر عقدها لضمان عدم إقبال كاهل الدول.

98 - السيدة نارفايس أوكيدا (شيلي): قالت إن وفد بلدها يرحب بوضع مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن في صيغته النهائية وإقراره، وباعتماد التوصيات الرامية إلى مساعدة مراكز الوساطة وغيرها من الهيئات المهمة فيما يخص الوساطة بمقتضى قواعد الأونسيترال للوساطة (2021)، وبوضع قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود في صيغته النهائية واعتماده.

99 - وأفادت بأن الأفرقة العاملة التابعة للجنة قامت بعمل قيم على الرغم من الصعوبات التي فرضتها جائحة كوفيد-19. فقد اضطلع الفريق العامل الأول بعمل مهم لتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الحصول على الائتمان بمزيد من المساواة مع المؤسسات التجارية الأخرى. وتؤدي هذه المنشآت دوراً حاسماً في تعزيز العمالة الشاملة للجميع ولكن العديد منها، لا سيما المنشآت التي تديرها النساء، لا تزال تواجه صعوبات في الحصول على الائتمان، مما يحد من إمكاناتها للنمو وقدرتها على دخول سوق التصدير. وفيما يتعلق بالفريق العامل الثالث، أعربت عن ترحيب بلدها بالتعاون بين الأمانة والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بشأن مشروع مدونة قواعد سلوك المحكم إليهم المعنيين بتسوية منازعات الاستثمار الدولية (والقضاة في أي آلية دائمة في المستقبل)، مما يمثل خطوة هامة نحو معالجة الشواغل التي أعربت عنها الدول بشأن النظام الحالي لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وأعربت عن أمل شيلي في التوصل إلى حل توفيق في الدورات

المنازعات بين المستثمرين والدول) ويرحب بالتقدم الذي أحرز فيما يتعلق بمختلف خيارات الإصلاح. وهو يتطلع إلى أن تنظر اللجنة في خيارات الإصلاح الأولى التي أوصى بها الفريق العامل، بما في ذلك مشروع مدونة قواعد سلوك المحكم إليهم. ويعرب عن أمله في استمرار هذا الزخم القوي في الدورة المقبلة للفريق العامل، واستمرار الاستماع إلى آراء أصحاب المصلحة، بما في ذلك آراء أوساط الأعمال.

93 - وفيما يتعلق بالمواضيع التي تناولها الفريق العامل الرابع، قالت إن المملكة المتحدة تحيط علماً باعتماد اللجنة قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود. وتحيط علماً أيضاً بالموافقة من حيث المبدأ على مذكرته التفسيرية وتتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن ذلك النص في إطار الفريق العامل. وقالت إن وفد بلدها يرحب أيضاً بمواصلة الفريق العامل النظر في استخدام الذكاء الاصطناعي والأتمتة في التعاقد ويؤيد النهج المزمع اتباعه في العمل المقبل بشأن هذا الموضوع.

94 - وأشارت في الختام إلى أن المملكة المتحدة كانت سعيدة بالمساهمة في أعمال الفريق العامل الخامس المعني بدليل الأونسيترال التشريعي لقانون إعسار المنشآت الصغيرة والصغيرة، وتشيد بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل بشأن تتبع الموجودات واستردادها مدنياً في إجراءات الإعسار والقانون المنطبق في إجراءات الإعسار. وفيما يتعلق بعمل الفريق العامل السادس، قالت إن وفد بلدها يتطلع إلى اعتماد الجمعية العامة مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن.

95 - السيدة أنتونوفا (الاتحاد الروسي): قالت إن وفد بلدها يرحب بعودة اللجنة إلى عقد الاجتماعات بالحضور الشخصي، مما يساعد على ضمان أن تكون المشاورات شاملة قدر الإمكان وأن تظل نواتج اللجنة على أعلى مستوى من الجودة. وأعربت عن أمل وفد بلدها ألا تعوق عوامل خارجية، مثل العوامل المتعلقة بإصدار البلد المضيف لمقر الأمم المتحدة تأشيرات الدخول، مشاركة الوفود الرسمية في الاجتماعات الحضرية للجنة.

96 - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يشيد بعمل الأمانة الجاري بشأن الاقتراح الذي قدمه، إلى جانب وفدي أرمينيا وفيت نام، لتحديث برنامج عمل اللجنة في ضوء عواقب جائحة كوفيد-19. فبإمكان اللجنة، بالعمل مع منظمات دولية أخرى، أن تسهم إسهاماً هاماً في التعافي من الجائحة بتهيئة بيئة قانونية أكثر قابلية للتنبؤ بها تكون مفيدة لتطوير التجارة الدولية في المستقبل. ويجب أن يظل العمل بشأن موضوع تغير

104 - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يولي أهمية كبيرة لعمل الفريق العامل الثالث المعني بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وأعربت عن سرور وفد بلدها للتقدم العام المحرز في العمل وعن تقديره للجهود التي تبذلها اللجنة لضمان إسماع أصوات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. واستدركت قائلة إن وفد بلدها يشعر بقلق بالغ إزاء الاقتراح الداعي إلى الجمع بين المركز الاستشاري المقبل والآلية الدائمة المتعددة الأطراف. فالحصول على المشورة القانونية بتكلفة ميسورة أمر بالغ الأهمية، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. ومن ثم، يجب أن يكون المركز الاستشاري الذي سينشأ في إطار الإصلاح مستقلا ومحايلا وأن يقدم الخدمات إلى جميع الدول المحتاجة، سواء كانت أعضاء في الآلية الدائمة أم لا. ونظرا لتنوع أعضاء الفريق العامل واختلاف تجاربهم في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، فإن لديهم شواغل وأفكارا متباينة بشأن الشكل الذي ينبغي أن يكون عليه الإصلاح. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بجميع الجهود، سواء كانت عامة أو تدريجية وسواء كانت إجرائية أو موضوعية، لوضع نظام شرعي ومتوازن يمكن التنبؤ به لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وعن حرصه على العمل من أجل بناء توافق في الآراء في هذا الصدد.

105 - وتابعت قائلة إن وفد بلدها يثني على مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ لتقديره المساعدة التقنية في اعتماد صكوك الأونسيترال وتنفيذها في المنطقة. وقد اشتركت تايلند والمركز الإقليمي في استضافة عدد من المناسبات على مر السنين وأكدوا من جديد مؤخرًا التزامهما المشترك بمواصلة تعاونهما المثمر. وتشيد تايلند بالجهود التي تبذلها اللجنة لزيادة تنسيقها وتعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في ميدان القانون التجاري الدولي، مما سيسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، تشكل المشاركة النشطة للدول قوة دافعة في التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي. ولذلك، فإن تايلند على استعداد للمساهمة في تعزيز الطابع التمثيلي للأونسيترال.

106 - السيد ناغانو (اليابان): قال إن وفد بلده ممتن للأمانة على الدعم المقدم لتمكين اللجنة من إحراز تقدم في عملها على الرغم من التحديات المستمرة التي تطرحها جائحة كوفيد-19. واليابان راضية بوجه عام عن العمل الذي اضطلعت به الأونسيترال خلال الدورة.

107 - وأعرب عن امتنان اليابان للتأييد الواسع النطاق الذي حظي به اقتراحها بشأن تقييم التطورات في مجال تسوية المنازعات

المقبلة للفريق العامل، حتى يتسنى للأونسيترال أن تعتمد مشروع مدونة قواعد السلوك في دورتها السادسة والخمسين.

100 - وأكدت أن وفد بلدها، بالنظر إلى مخاطر الاعتماد على التفاعل وجها لوجه في التجارة، كما أبرزتها جائحة كوفيد-19، يولي أهمية خاصة للعمل الذي يزمع الفريق العامل السادس أن يقوم به بشأن وضع صك جديد متعلق بمستندات النقل المتعدد الوسائط القابلة للتداول، مما سيساعد على منع أي جوائح في المستقبل وتخفيف أثرها. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بمواصلة أعمال الأمانة الاستكشافية للمسائل القانونية المتصلة بأثر الجائحة على القانون التجاري الدولي. وبالنسبة للفريق العامل الثاني، أشارت إلى أن موضوعي تسوية المنازعات المتصلة بالتكنولوجيا والاحتكام يكتسبان أهمية خاصة، نظرا لأهميتهما العملية والاقتدار إلى التنظيم في هذين المجالين حاليا.

101 - وأعربت عن سرور شيلي لإعادة انتخابها لعضوية اللجنة للفترة من 2022 إلى 2028. ومن شأن الزيادة الأخيرة في عدد أعضاء اللجنة من 60 إلى 70 دولة أن تساعد على ضمان تمثيل مختلف المناطق الجغرافية والنظم الاقتصادية والقانونية الرئيسية في العالم. وزادت على ذلك أن وفد بلدها يرحب أيضا بمشاركة المنظمات غير الحكومية المتخصصة في أعمال اللجنة، ما يساعد على ضمان جودة وشرعية نصوصها، وتجنب ازدواجية الجهود، ومنع قيام كيانات مختلفة بوضع صكوك متضاربة. ويعزز أيضا الدور الريادي الذي تؤديه اللجنة في وضع أطر قانونية أكثر كفاءة.

102 - السيدة هسيه (تايلند): قالت إن وفد بلدها مسرور بإعادة انتخاب البلد لعضوية اللجنة في عام 2022 ولا يزال ملتزما بدعم عملها القيم بشأن تطوير القانون التجاري الدولي وتنسيقه. وأعربت عن ترحيب تايلند بإقرار مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن، الذي يشكل خطوة هامة إلى الأمام في تحقيق اليقين في التجارة البحرية الدولية، وباعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود.

103 - وأضافت قائلة إن النصوص التشريعية التي وضعتها اللجنة بشأن التجارة الإلكترونية كانت بالغة الأهمية في وضع الإطار القانوني للتجارة الرقمية على نطاق العالم ويسرت التنمية المستقرة للتجارة الإلكترونية في بلدها، الذي لديه الآن ثاني أكبر اقتصاد على شبكة الإنترنت في جنوب شرق آسيا. وأفادت بأن حكومة بلدها تعمل الآن على تحسين النظام القانوني الوطني لضمان الاستقرار المالي والتجاري، بسبل منها وضع قانون ينظم شركات المنصات الرقمية.

111 - وتابع قائلا إن الجمهورية الدومينيكية، باعتبارها بلدا ناميا، تهتم اهتماما خاصا بعمل اللجنة بشأن المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، وقانون الإعسار، والتجارة الإلكترونية، وإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. كما أنها تقدر تقديرا كبيرا العمل المنجز لوضع مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن في صيغته النهائية وإقراره، وترحب باعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود.

112 - وأشار إلى أن الجمهورية الدومينيكية تمر بعملية إعادة رسملة معقدة يشارك فيها العديد من المستثمرين من مختلف البلدان. وقد وضعت إطارا قانونيا مناسباً للتجارة وكفلت أن تكون موائها ذات مستوى عالمي لكي تستفيد من موقعها الجغرافي الاستراتيجي لإثبات كونها مركزا لوجستيا في منطقة البحر الكاريبي. وستكون مختلف صكوك الأونسيترال، لا سيما الصكوك المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، في غاية الأهمية بالنسبة للسلطات الوطنية وستساهم في بناء ثقة الجهات المستفيدة المحتملة.

113 - وختم كلمته بالإشارة إلى وجوب تزويد اللجنة بمزيد من الموارد المالية لتمكينها من إحراز تقدم في عملها، وتيسير التواصل بين الدول الأعضاء، وعقد اجتماعات في شكل هجين حتى يتسنى للدول التي لا تستطيع إرسال ممثل للحضور شخصا أن تشارك فيها.

114 - السيد إيكونديري (أوغندا): قال إن وفد بلده يرحب بتوسيع عضوية الأونسيترال، الذي سيمكن مزيدا من الدول من المشاركة في أعمال اللجنة والمشاركة بصورة مجدية في اجتماعات الأفرقة العاملة. ويرحب أيضا باعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود، ويشجع الدول التي استخدمت القانون النموذجي على إهداء المشورة إلى اللجنة بشأن الكيفية التي يمكن بها للدول الأخرى أن تستخدمه كأساس لقوانينها.

115 - وأضاف قائلا إن أوغندا ترحب أيضا بمبادرة إعداد وثيقة توجيهية بشأن استخدام نظم السجلات الموزعة في إطار التصنيف القانوني لنظم السجلات الموزعة. وأعرب عن موافقة وفد بلده على أن التوجيه المقترح يمكن أن يتيح شروحا مفيدة للمتعهدين التجاريين، لا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتعهدين الموجودين في بلدان نامية، مثل أوغندا، في تقييم ما إذا كانت الخدمات القائمة على تكنولوجيا السجلات الموزعة تلبي احتياجاتهم، وفي تقييم أثر استخدام هذه الخدمات على أعمالهم. ومن شأن التوعية بهذه المسائل

في الاقتصاد الرقمي، وعن ثنائها على الأمانة للجهد الفائق الذي بذلته لوضع المشروع في شكل ملموس. وفي عام 2021، ساعدت وزارة العدل اليابانية الأمانة في عملها الاستكشافي بالمشاركة معها في تنظيم سلسلة من حلقات العمل على الإنترنت، حضرها أكثر من 900 مشارك من جميع أنحاء العالم. وأفاد بأن حكومة بلده قدمت الأموال اللازمة للسنة الأولى من تنفيذ المشروع في كانون الثاني/يناير 2022 وستسهم بالأموال اللازمة للسنة الثانية في الوقت المناسب. كما أنها مقتنعة بأن المشروع سيسفر عن نتائج مجدية وتتطلع إلى التعاون مع الأمانة والدول الأخرى وأصحاب المصلحة المعنيين في تنفيذه.

108 - وفيما يتعلق بمبادرة توسيع عضوية الأونسيترال، أشار إلى أن اليابان نظمت 11 جولة من المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية في إطار عملية التشاور التي تجري في فيينا. وعقدت اجتماعات ثنائية أيضا مع الدول المهتمة بالمسألة من المجموعات الإقليمية الخمس كلها. وأجريت مفاوضات مستفيضة بطريقة شفافة وشاملة. وتمكنت الدول من تجاوز خلافاتها وقدمت، بروح من توافق الآراء، اقتراحا اعتمدته الجمعية العامة فيما بعد في قرارها 109/76، لزيادة عدد الدول الأعضاء في الأونسيترال من 60 إلى 70 دولة. وستوزع المقاعد العشرة الإضافية بالتساوي بين المجموعات الإقليمية الخمس. ويرى وفد بلده أن القرار يعكس مصالح جميع الدول الأعضاء وأن عمل الأونسيترال سيزداد وضوحا وشمولية وعالمية نتيجة لاعتماده.

109 - وختم كلامه قائلا إن اليابان، باعتبارها عضوا في الأونسيترال منذ إنشائها، تقدر الدور المهم الذي تضطلع به اللجنة في تعزيز التنسيق والتوحيد التدريجين للقانون التجاري الدولي، وتكرر تأكيد التزامها الكامل بتقديم مساهمات ملموسة في أعمال اللجنة.

110 - السيد رودريغيس توريس (الجمهورية الدومينيكية): قال إن وفد بلده يشيد بالعمل الذي تضطلع به الأونسيترال ولكنه يرى أنه ينبغي إتاحة مزيد من فرص المشاركة للبلدان النامية. وأضاف أن حكومة بلده تتابع عمل اللجنة باهتمام متجدد وهي تسعى إلى استعادة مكانة البلد في الاقتصاد العالمي ودوره في الحياة الدولية في إطار جهودها لتحقيق الانتعاش بعد الجائحة. وأشار إلى أن تشجيع الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي والتجارة في الخدمات عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص عنصر أساسي في استراتيجية التنمية التي وضعتها حكومة بلده. وقد اعتمد قانون متعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في عام 2020، وأنشئت إدارة حكومية للإشراف على تنفيذه.

القانونية أن تحقق قدرا أكبر من الأمن والاستدامة في جهود التحول الرقمي، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة.

116 - وأردف قائلا إن وفد بلده يود أن يشيد بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل الثاني، وبخاصة وضع الصيغة النهائية للمذكرة التفسيرية لقواعد الأونسيترال للتحكيم المعجل، ويعرب عن تقديره للأمانة لعرضها الخيارات التشريعية فيما يتعلق بالرفض المبكر والبت الأولي، استنادا إلى مداولات الفريق العامل. ومن شأن مزيد من العمل فيما يتعلق بتسوية المنازعات أن يتيح للدول إلى حد كبير تجنب تكاليف التقاضي المطول.

117 - وواصل كلامه قائلا إن أوغندا تشيد بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل الثالث (المعني بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول) في المرحلة الثالثة من ولايته، التي تتمثل في وضع عناصر إصلاح ملموسة لإيصال اللجنة بها. وتنتهي أيضا على الفريق العامل لإتمامه القراءة الأولى لمشروع مدونة قواعد سلوك المحكم إليهم ولنظرة في اختيار أعضاء محاكم تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وتعيينهم في آلية دائمة متعددة الأطراف خلال دوراته الأخيرة. وأعرب عن تقدير وفد بلده لتعاون الأمانة الوثيق مع أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مطالبات المساهمين والخسائر الانعكاسية.

118 - ومضى يقول إن وفد بلده يرحب بتعاون الأمانة مع أمانة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بشأن مشروع مدونة قواعد سلوك المحكم إليهم. غير أنه يرى أن مشروع مدونة القواعد غير مكتمل لأنه لا يتناول سلوك المحامي. وأخلاقيات المحاماة مسألة ذات أهمية خاصة لأنها، نظرا لأن التحكيم يصبح دوليا أكثر، تثير صعوبات بسبب اختلاف المعايير الأخلاقية في مختلف الولايات القضائية. وتعتمد هيئات التحكيم بصورة روتينية على المحامين للوفاء بالتزاماتها المهنية فيما يتعلق بمسائل مثل الامتنال لأوامر الإفصاح، والاتصال بالشهود، وتقديم البيانات الوقائية وغيرها من الإفادات.

119 - وفيما يتعلق بعملية إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، أشار إلى وجوب تزويد البلدان النامية بالدعم التقني كوسيلة لضمان الكفاءة والشمول على حد سواء. ولذلك تؤيد أوغندا الاقتراح الداعي إلى تناول هذه المسألة في سياق خيار الإصلاح المتعلق بإنشاء مركز استشاري. وعلاوة على ذلك، ينبغي مواصلة النظر في مسألة كيفية اختيار المحكمين وتعيينهم لأن قيام الأطراف المتنازعة نفسها بتعيين المحكمين أثار تساؤلات حول استقلالهم وحيادهم. وأخيراً، قال إن وفد بلده يثني على اللجنة وأمانتها لتمكينهما الأعضاء من المشاركة في الاجتماعات في شكل هجين.

رُفعت الجلسة الساعة 13:00.